

استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019)*

أ.م. حميد حسن خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

Hameed.h.k@tu.edu.iq

الباحث: علي عبد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

Ali.Abdul.H12@st.tu.edu.iq

المستخلص:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الكثير من الدراسات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، نظراً للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى، رغم ان استقلالية البنك عن الحكومة هو أمر مستحيل حصوله من الناحية النظرية والتطبيقية، بسبب طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة، إذ يسعى البنك للحصول على المزيد من الاستقلالية باستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف المرسومة بينه وبين الحكومة. وتكمن مشكلة البحث (أن تدخل الحكومة في عمل البنك يسبب اشكالاتاً كبيرة، وبالتالي تؤدي إلى اختلال عمل أدوات السياسة النقدية). لقد حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته بموجب القانون الجديد رقم (56) لسنة 2004 إذ عبر عن حقب تاريخية ورثت خسائر مالية عانى منها البلاد وما زالت، مثل مشكلة التضخم التي واجهها الاقتصاد العراقي في التسعينيات، وبموجب القانون الجديد جعل البنك المركزي مؤسسة مستقلة عن السلطة التنفيذية حسب احكام القانون (56) التي سنته الحكومة العراقية، التي خفضت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي. فقد تمكن البنك المركزي بعد عام 2008 حتى نهاية فترة الدراسة من المحافظة على معدلات متدنية من التضخم. فيما يوصي البحث بمنح البنك المركزي العراقي المزيد من الاستقلالية ليتمكن من اتخاذ القرارات وتنفيذها في الوقت المناسب، الامر الذي يعزز من مصداقيته، إذ يعد دعامة أساسية لسياسة نقدية فعالة وشفافة على الامد البعيد.

الكلمات المفتاحية: استقلالية البنك المركزي العراقي، الاستقرار النقدي، التضخم في الاقتصاد العراقي.

The independence of the Central Bank of Iraq and its role in achieving monetary stability for the period (2004-2019)

Researcher: Ali Abd Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Prof. Hamid Hassan Khalaf
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The issue of the independence of the central bank is one of the most important topics that have received the attention of many economic studies, both internally and externally, due to the great role that the central bank exercises in achieving monetary

(* البحث مستل من رسالة ماجستير في الاقتصاد.

stability on the one hand and achieving economic stability on the other hand, although the independence of the bank from the government is impossible. In theory and practice, due to the nature of the relationship between the central bank and the government, the bank seeks independence by using the appropriate tools to achieve those goals drawn between it and the government. The research problem enables (that the government's interference in the bank's work is the problem in itself, and thus leads to an imbalance in the work of the monetary policy tools). The Central Bank of Iraq obtained its independence under the new Law No. (56) for the year 2004 as it expressed historical periods that inherited financial losses. Including the country and still, such as the inflation problem that the Iraqi economy faced in the nineties, and under the new law, the Central Bank made an independent institution from the executive authority according to the provisions of Law (56) enacted by the Iraqi government, which reduced inflation rates in the Iraqi economy. 2008 until the end of the study period from maintaining low rates of inflation. While the research recommends granting the Central Bank of Iraq more independence in order to be able to take decisions and implement them in a timely manner, which enhances its credibility, as it is essential support for an effective and transparent monetary policy in the long term.

Keywords: independence of the Central Bank of Iraq, monetary stability, inflation in the Iraqi economy.

المقدمة

يعد موضوع الاستقلالية من أهم وأكثر المواضيع التي طرحت على الساحة المصرفية منذ زمن بعيد وحتى الوقت الراهن، والتي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية ويتفق أغلب الخبراء الاقتصاديين على ان استقلالية البنك المركزي أمر مرغوب فيه، لأنه يساعد في الحفاظ على مستوى الأسعار بالأمد الطويل، وفي حالة حصول البنك على المزيد من الاستقلالية سيؤدي ذلك إلى زيادة المصدقية في مواجهة المشاكل الاقتصادية، أما في الاقتصاد العراقي لم تظهر الاستقلالية بالصور الفعلية الا بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، إذ عمل البنك المركز العراقي بأدوات جديدة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد العراقي، ولكن بعد عام 2011 بدأت الحكومة تتدخل بقرارات البنك المركزي مما أضعفت استقلالية البنك المركزي.

مشكلة البحث: إن تدخل الحكومة في عمل البنك المركزي يسبب اشكالات كبيرة، ويربك عمل السياسة النقدية ومن ثم يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تداخل القرارات ببعضها ويعيق رسم أهداف السياسة النقدية وبالتالي يؤدي إلى اختلال عمل أدوات السياسة النقدية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أجل معرفة استقلالية البنك المركزي إذ تعد مرآة تعكس مدى امكانية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرسومة، ومن ثم انعكاس ذلك على تحقيق الاستقرار النقدي، فضلا عن امكانية الاستفادة من النتائج التي يتوصل إليها البحث.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي، ستؤدي إلى تعزيز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وإدارة النشاط الاقتصادي، مصاحباً ذلك التنسيق مع السياسة المالية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح الاتي:

1. تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي وضع إطار شامل ومتكامل لهذا استقلالية.
2. معرفة أهم الأدوات المستحدثة للبنك المركزي.
3. معرفة أهم مؤشر للاستقرار النقدي وتحليله بعد حصول البنك على الاستقلالية.
4. تحليل عرض النقد الواسع ومعدلات التضخم ومعايير معامل الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019).

حدود البحث: تعتمد جميع الدراسات الاقتصادية في تحليل ظواهرها على أبعاد مكانية وزمانية:

1. البعد المكاني: يتحدد بدراسة البنك المركزي الاقتصاد العراقي.
 2. البعد الزمني: المحدد بالمدة (2004-2019).
- منهج البحث:** لقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي الى جانب المنهج التحليلي، فاستخدم المنهج الوصفي من اجل استيعاب الجانب النظري والمتضمن بـ (استقلالية البنك المركزي)، ثم التركيز على البنك المركزي العراقي بصورة خاصة، في حين استخدم دراسة أدوات البنك المركزي المستحدثة، وتحليل عرض النقد ومعدلات التضخم من خلال جمع البيانات وتحليلها من اجل التعرف على مدى امكانية البنك في تحقيق الاستقرار النقدي بعد حصوله على الاستقلالية.
- هيكلية البحث:** من أجل الوصول إلى هدف البحث تطلبت الحاجة إلى أربع مباحث، إذ تناول المبحث الأول استقلالية البنوك المركزية بنما تناول المبحث الثاني استقلالية البنك المركزي العراقي أما المبحث الثالث التي جاء بتحليل عرض النقد الواسع وبعض مؤشرات الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019) فيما تناول المبحث الرابع/تحليل معيار معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019).

المبحث الأول: استقلالية البنوك المركزية

أولاً. مفهوم الاستقلالية:

1. تعني الاستقلالية للبنك المركزي هي قدرة البنك على إدارة النقد ووضع الخطط والأهداف وامتلاكه الأدوات الخاصة لتحقيق أهدافه ضمن كل المعوقات الموجودة في كل بلد والتي تختلف بحسب الهيكل الاقتصادي للبلد (Orhana & Yildirima, 2009: 158).
 2. يعرف استقلال البنك المركزي بأنه عزل السياسة النقدية عن الضغوط السياسة اليومية المستمرة، من خلال توظيف نوع من القواعد للسياسة النقدية ويلزم اتباعها حتى لو كانت تقلل من حرية البنك المركزي في العمل عند إدارته للسياسة النقدية، لكونها تضمن عدم التدخل من قبل السلطة السياسية والاستقلال التام عنها (امينة، 2018: 14).
- ثانياً. أسباب الاستقلالية للبنوك المركزية:** هناك أسباب عديدة تقف وراء محاولة البنوك المركزية للجوء إلى الاستقلال، لدوره الكبير والمهم في المحافظة على الاستقرار النقدي في البلد من أجل السيطرة على المعدلات المرتفعة للتضخم.

ومن أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية وهي التالية:

1. انهيار نظام مؤتمر (بريتون وودز)، حيث ظهر التضخم في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وكان النظر الى تلك الظاهرة هي نتائج السياسة النقدية المطبقة من جانب البنوك المركزية (الجبوري، 2011: 74).
2. سعت أغلب الحكومات للهيمنة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يتلاءم مع سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، وقد وصل الامر الى حد معين يفرض وتطبيق بعض السياسات

النقدية التي تساعد على ارتفاع معدلات التضخم بما يخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي الجديد بدون غطاء مقابل للعملة). (عطية، 2018: 17)

3. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وذلك من خلال ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي، والتي ترجع في الاصل الى تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل واثناء الانتخابات، والهدف من ذلك هو حدوث رواج اقتصادي قبل تاريخ بدأ الانتخابات، حتى ولو واجهها اختلال لفترة قصيرة فالمهم لديهم هو استمرار الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات (علي، 2008: 4).

ثالثاً. علاقة استقلالية البنك المركزي ببعض المؤشرات الاقتصادية:

1. **استقلالية البنك المركزي والتضخم:** اجريت بعض الدراسات التجريبية التي أكدت على وجود علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية البنك المركز، فعند زيادة مستوى الاستقلالية سوف تؤدي بشكل ملحوظ الى حدوث تدني في معدلات التضخم والحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومن اهم الدراسات التي اقيمت هي دراسة (Bade & bark in) عام 1985، اذ استخدمها فيها المؤلفان بيانات (12) دولة من بين الدول الصناعية، وذلك بعد معاهدة (بريتون ووز) عام 1944، اذ تم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية من خلال درجة (النفوذ المالي)^(*) من قبل الحكومة على البنك المركزي، كذلك استخدم مقياس اخر التي يدرس درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي والمتمثلة بـ (تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك، وامكانية تحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس البنك، وهل لهم حق التصويت ام لا، ومن له الكلمة النهائية على السياسة النقدية هل هي الحكومة ام البنك)، وكانت النتائج المحسوبة لدرجة الاستقلالية على أساس التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، أما النتائج المحسوبة على أساس درجة استقلالية سياسة البنك المركزي فقد اثبتت النتائج وجود علاقة قوية بين الاثنين، اي كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي يصاحبها انخفاض في معدلات التضخم (S. Pollard, Un dated, 22).
2. **استقلالية البنك المركزي وعرض النقد:** يعد عرض النقد من اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، أما من حيث العلاقة بين عرض النقد والاستقلالية فان ارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية سيزيد الثقة في الاقتصاد الوطني ومن خلال ذلك تنخفض معدلات التضخم وتوفر بيئة امنية سيؤدي الى رفع مستوى الاستثمار فضلاً عن زيادة الادخار وهذا بدوره سيزيد من عرض النقد (شندي وضيدان، 2017: 7).

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي العراقي

إن صدور القانون رقم (56) لسنة 2004 مثل نقلة نوعية للبنك المركزي العراقي، إذ تم تحريره من جميع الضغوط التي كان يتعرض لها من قبل الحكومة ووزارة المالية، والتي كانت تلزمه على القيام بمهام لا تتناسب مع طبيعة عملة وقانونه، وبعد صدور القانون أعلاه تمتع البنك المركزي بمرونة ومصداقة عالية في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد أدواتها بالشكل الذي يمكنه من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، وهنا سنركز على الأدوات المستحدثة للبنك المركزي العراقي.

(*) النفوذ المالي: يقصد به قدرة الحكومة في تحديد حجم الرواتب لأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي والتحكم في ميزانية البنك المركزي وارباحه.

أولاً. نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية: استخدم البنك المركزي العراقي أسلوب المزاد اليومي من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)، والهدف الأساسي من ذلك السيطرة على مناسيب السيولة العامة والتي تصب في الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبدأ العمل في هذا النافذة بتاريخ 2003/10/4 إذ أصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزي للعملة الأجنبية) (الشهيلي، 2016: 46)، لقد استخدم أسلوب (التعويم المدار) لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والغرض من هذا المزاد هو الحد من التقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي، بعدما كان هناك تعدد في أسعار الصرف قبل عام 2003، حيث تجاوزت (13) سعر صرف متنوع للدينار وتمكن البنك المركزي من بناء احتياطات من العملة الأجنبية الذي فاقت على الأساس الذي يتحدد من قبل صندوق النقد الدولي البالغ حوالي عشرة مليار دولار لضمان حالة الاستقرار، وقد حققت نافذة العملة هدفين:

1. استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
2. بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية، حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يقارب 100% من العملة المصدرة، وأن الاستقرار في سعر الصرف منذ عام 2007 وحتى عام 2010 كان له الأثر الايجابي في تقليل التضخم الناتج من فائض الطلب الكلي (الخرجي، 2010: 8). ويعمل البنك المركزي في إدارة مزاد العملة الأجنبية فيما يتعلق ببيع وشراء الدولار الأمريكي من وإلى (المصارف، والشركات، والحكومة، ودوائر الدولة)، ومن أهم أسباب تسمية النافذة لما يقوم به البنك بفتح نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، حيث يعمل البنك بشراء الدولار من قبل الحكومة والمتمثلة بوزارة المالية مقابل سعر محدد بعملة مستقلة عن النافذة ومن ثم يعرض العملة للبيع ويتم دخول المتنافسين إلى السوق لغرض الشراء (عطية وخزام، 2018: 173).

وقد اخذ العراق منذ بداية عام 2009 اتباع الية ترتيب سعر صرف الدينار الثابت مقابل عملة الإشارة (الدولار) مثل باقي الدول النفطية في المنطقة تجاه عملة الإشارة فيها. وفي هذا المجال سنطلق على سعر الصرف للنافذة "السعر الرسمي" تمييزاً له عن سعر الصرف في السوق (سعر السوق) وهو سعر بيع الدولار من اتجاه المصارف الى الجمهور لغرض اشباع الطلب يتم بيع الدولار في النافذة بطريقتين: مبيعات نقد وتحويلات دولية، إذ تمثل الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً: وتمثل مبيعات نقدية إلى المصارف لغرض تمويل حاجات متعددة لعل أهمها السفر والعلاج وما شابه ذلك. أما الثانية: التحويل إلى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في النافذة لغرض تمويل الاستيرادات للقطاع الخاص بشكل رئيس.

(مرزا، 2013: 3 http://www.mes.com/en)

وقد يتم استخدام النافذة في أغلب الاحيان من قبل التجار المستوردين عن طريق مصارفهم التجارية، فلا بد من التأكد بأنها سياسة نقدية بحتة، لكونه يسحب الدينار العراقي من السوق الأمر الذي يقلل من ضغوط السيولة النقدية وتأثيرها على التضخم، حيث أكدت الإدارة السابقة للبنك المركزي على ذلك خاصة في بيانها الصادر في تاريخ 2012/5/22 والذي يمكن مراجعته من خلال موقع البنك المركزي العراقي. وأن استخدام العملة الاجنبية في الاستيراد قد يؤدي إلى تقليل من الضغوط التضخمية (الشبيبي، 2013: جريدة المدى البغدادية، <https://m3arej.com>).

ثانياً. مزاد حوالات الخزينة: تعد هذه الأداة إحدى أدوات السياسة النقدية المستحدثة وهدفها الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي، علماً أن البنك المركزي العراقي لم يمارس هذه الأداة منذ

تأسيسه وحتى عام 2004، لكن حصلت اتجاهات جديدة للبنك المركزي في ممارسة هذه الاداء، بعد ما اجازت المادة (28) من القانون الجديد للقيام في عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحاصلة على تصريح من قبل البنك المركزي بموجب القانون المصرفي او مع وسطاء ماليين حاصلين على ترخيص مناسبة، اذ يقوم البنك المركزي ببيع وشراء حوالات الخزينة في السوق الاولى، وقد جرى انشاء سوق ثانوي لها من اجل زيادة فاعلية وتعميق السوق المالي في العراق بتاريخ 2004/7/18 اقيم اول مزاد لحوالات الخزينة للجمهورية العراقية وبفائدة (6.8%) سنوياً وبدأ في الانخفاض حتى وصل (1.1%) في تاريخ 2004/11/7، وبعد ذلك بدأ بالارتفاع حتى اصبح (21%) بتاريخ 2007/2/5، والحوالات المباعة كانت تتم في ثلاث اجال (91، 63، 28) يوم وتم اطفاء المزاد (63، 28) يوم، وتم العمل بالمزاد (91) يوم حتى عام 2009 (حسن، دت، 11-12)، وعمل البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية على اعادة جدولة الدين المترتب على وزارة المالية والبالغ (5393890) مليون دينار، الناتج عن السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية قبل عام 2003، والعمل على تسديد هذا الدين على شكل اقساط فصلية خلال العام ويعمل على طرحه في المزاد بفائدة سنوية قدرها (5%) وخلال سبع سنوات في سداد الدين (الخزرجي، 2010: 10).

ثالثاً. التسهيلات القائمة: في ظل غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة في الاقتصاد العراقي، وضعت أهم أدوات (السوق المفتوحة) حيث أعتمد البنك المركزي على التسهيلات القائمة كوسيلة من وسائل السيطرة على السيولة، فضلا عن قيامها بتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها بصورة اوسع من الاعتماد على التعامل مع البنك المركزي، وتقوم اسعار الفائدة لهذه التسهيلات بمستوى أعلى أو ادنى من سعر البنك بوصفه سعراً تأشيرياً حتى تم تطوير التعامل في الاوراق المالية في السوق النقدي او السوق الثانوي في ما بين المصارف، أذ سيتم وضع الاسس اللازمة لتطبيق هذا النوع من التسهيلات التي تقسم الى نوعين هما:

1. تسهيلات الاقراض القائمة: يعمل البنك المركزي على منح الائتمان للمصارف استناداً إلى الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، من أجل السيطرة على مناسيب السيولة المصرفية والتأثير باتجاهاتها ويعد هذا النوع من انواع التسهيلات الاقراضية القائمة الذي بدأ العمل به في (أب/2004) على ثلاث أنواع هي:

أ. الائتمان الاولى: أن البنك المركزي يمنح ائتمناً اولياً على شكل استثمار ليلي كمصدر دعم لغرض تمويل المصرف الذي يكون ذا وضع مالي سليم من وجهة نظر البنك المركزي على وفق الشروط الاتية: (الشدود، 2009: 95-96)

- ان المصرف يستخدم هذا النوع من الائتمان لمدة لا تزيد عن (15) يوم.
- ان المصرف يستخدم هذا النوع من الائتمان بنسبة (20%) من راس ماله ويتم زيادة المبلغ طالما هناك ضمانات مالية تقدم من قبل المصرف.

- ان سعر الفائدة على هذا النوع من الاقراض يكون اعلى من سعر سياسة البنك المركزي بنقطتين.
ب. الائتمان الثانوي: يتمتع هذا الائتمان بأجال قصيرة المدى من قبل البنك المركزي للمصارف وتكون لغاية شهر واحد، ويعتبر مصدر دعم للمصارف الغير قادر على تسديد الاموال من جهة السوق، ويعطي سعر فائدة مساوي الى سعر السياسة النقدية مضافاً اليه ثلاث نقاط.

ج. تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض: في الظروف الاستثنائية يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان إلى المصرف إذا كان لديهم اعتقاد بان المصرف قادر على تسديد التزاماته، مع تهيئة الضمانات

الملائمة والهدف من ذلك هو تحسين السيول لدية، وقد اصدر وزير المالية ضماناً مكتوباً بالنيابة عن الحكومة للبنك المركزي لتسديد القرض ويقدم المصرف البرنامج الذي يعمل عليه لتحسين سيولته للبنك المركزي والعودة بالاعتماد على المصادر التمويلية من السوق، حيث يقرض البنك المركزي بفائدة تزيد نسبتها عن (3.5) درجة على فائدة الائتمان الاولي، ويكون متاح إلى فترات لا تزيد عن ثلاثة اشهر، أما تمديد المدة عادة يصدر بقرار من قبل البنك المركزي (علكم، 2018: 68).

2. تسهيلات الايداع القائمة: بهدف امتصاص فائض المعروض من السيول العامة، استحدث البنك المركزي العراقي تسهيلات الايداع، حيث يمكن قبول ودائع الاستثمار الليلي ودائع بالدينار او ودائع بالدولار الامريكي من المصارف التي تتمتع بأرصدة زائدة (موسى، 2009: 152-153)، وإن هذه التسهيلات ستنشأ قاعدة قوية لأسعار الفائدة القصيرة جداً، وتساعد المصارف على إيجاد الإستقرار لحد ما عند تنبئها بأسعار الفوائد للمستقبل وإلى حين تطور الأسواق المالية والنقدية الحكومية فإن التسهيلات تعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرفي تلقائياً و ثم تقليص السيولة العامة المتوفرة في الاقتصاد، وتقسم التسهيلات الى: (حسن، د.ت: 14)

أ. الودائع بالدينار العراقي:

- الاستثمار الليلي: استثمار قصير الاجل جداً ثم تحول إلى اسبوعي فيما بعد بدأ العمل به بتاريخ 2005/3/1 وتحسب الفائدة عليه على أساس سنوي أي (365) يوماً.

- ودائع لمدة اربعة عشر يوماً وثلاثون يوماً بدأ العمل بها بتاريخ 2005/7/3 وتحسب الفائدة بحسب مدة الاستثمار للوديعة وعلى أساس سنوي أي (365) يوماً.

ب. ودائع بالدولار الأمريكي:

- الاستثمار الليلي: بدأ العمل بهذا النوع بتاريخ 2005/3/1 ويتم احتساب الفائدة على أساس سنوي ويمكن تكرار هذا الاستثمار يومياً بشرط وصول طلب الاستثمار الليلي قبل الساعة (12) ظهراً من يوم العمل الذي يبدأ الاستثمار فيه.

- ودائع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً: بدأ العمل بهذا النوع بتاريخ 2005/8/15 ويتم احتساب الفائدة له على أساس سنوي، وفي حالة كسر الوديعة لأي سبب كان، فإن البنك المركزي يدفع عن مدة الاستثمار فقط.

ومن الجدير بالذكر تم التوقف عن تسهيلات الايداع بالدولار عام 2009 وتم التحويل إلى الاستثمار بالدينار فقط ولا يزال قائم حتى الوقت الحاضر.

المبحث الثالث: تحليل عرض النقد الواسع وبعض مؤشرات الاستقرار النقدي للمدة

(2019-2004)

أولاً. مفهوم الاستقرار النقدي: يعرف الاستقرار النقدي على انه "استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار أسعار الصرف وتوفير هيكل فائدة ملائم، ويعد أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية ام أجنبية" وايضاً يعبر عن الاستقرار النقدي بأنه حالة استقرار الأسعار عبر الزمان والمكان ضمن أطار حرية السوق، وذلك يعني أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتائج المحلي، فكل ارتفاع او انخفاض في الكتلة النقدية لا يقابلها ارتفاع أو انخفاض مماثل في النتائج المحلي سوف تخل بهذا الاستقرار، وكل من يخل بهذا الاستقرار يعتبر قوة اختلاله (بشرى، 2013: 31).

ثانياً. أهم معيار للاستقرار النقدي: من أهم معايير الاستقرار النقدي هو معدل التضخم إذ يعتر من المشاكل الخطيرة التي عانت منها جميع اقتصاديات بلدان العالم لتأثيره المباشر عليها، حيث يضيف تكاليف اقتصادية واجتماعية ويعيق عملية تخصيص الامثل للموارد الاقتصادية مما يؤثر سلباً على النمو والكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً. عرض النقد في الاقتصاد العراقي: يعرف عرض النقد: بأنه كمية النقود المتداولة لدى الجمهور خلال فترة زمنية محددة، ويقصد بالنقود المتداولة هي جميع اشكال النقود التي بحوزة الافراد والمؤسسات، وتختلف اشكالها حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعادات المصرفية في المجتمعات (حداد وهذلول، 2010: 89) وفي دراستنا هنا سنركز على عرض النقد الواسع كونه يشمل عرض النقد الضيق والواسع.

1. عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2): يتم تحديده حسب منهج النقوديين، ويضم مجموع وسائل الدفع المباشرة التي هي مكونات (M1) مضاف اليها ودائع الادخار والودائع الآجلة (اشباه النقود) وتكون سيولتها اقل من (M1) ويطلق عليها بالودائع الزمنية (TD) الخاصة بالمصارف التجارية ويطلق عليها مصطلح السيولة المحلية، وكما في المعادلة الاتية: (الرفيعي، 2007: 27-28).

$$M2 = M1 + TD$$

2. تحليل تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) للمدة (2004-2019): رغم المحاولات التي سعت اليها السلطة النقدية في ظل القانون الجديد عام 2004 والذي من خلاله لجأت إلى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة وبالأخص الادخارية، واعطاء الحرية في اقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، واعتمد البنك المركزي (النافذة) من أجل السيطرة على حجم الكتل النقدية، وان معدل النمو لعرض النقد لايزال مرتفعاً مقارنة بمعدلات النمو للنشاط الاقتصادي ككل (عطية، 2018: 64).

الجدول (1): تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) للمدة (2004-2019)

المؤشرات السنة	عرض النقد بالمفهوم الضيق m1 (١)	اشباه النقود (٢)	عرض النقد بالمفهوم الواسع m2 (٣)	نسبة النمو السنوي %m2 (٤)
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	١٣٤٩٥٢٢	١١٤٩٨١٤٨	-
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	٣٢٦٠٢٢٥	١٤٦٥٩٣٥٠	٢٧,٥
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٥٥٩٠١٨٩	٢١٠٥٠٢٤٩	٤٣,٦
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٥١٩٨٨٢٩	٢٦٩١٩٩٩٦	٢٧,٩
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٦٦٧١٩٩٣	٣٤٨٦١٩٢٧	٢٩,٥
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٨٠٥٥٢٥٩	٤٥٣٥٥٢٨٩	٣٠,١
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٨٥٤٥٦٧٦	٦٠٢٨٩١٦٥	٣٢,٩
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٩٥٩٣٣٨٠	٧٢٠٦٧٣٠٩	١٩,٥
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	١١٦٠٢٥٧	٧٥٣٣٦١٢٨	٤,٥
٢٠١٣	٧٣٨٣٠٩٦٤	١٣٦٩٥٦٢١	٨٧٥٢٦٥٨٥	١٦,٢
٢٠١٤	٧٢٦٩٢٤٤٨	١٧٨٧٤٤٨٢	٩٠٥٦٦٩٣٠	٣,٥
٢٠١٥	٦٥٤٣٥٤٢٥	١٧٠٠٣٢٨٧	٨٢٤٣٨٧١٢	-٩
٢٠١٦	٧٠٧٣٣٠٢٧	١٤٩٤٢٤١٨	٨٥٦٧٥٤٤٥	٣,٩
٢٠١٧	٧٦٩٨٦٥٨٤	١٥٨٧٠٤٦٣	٩٢٨٥٧٠٤٧	٨,٤
٢٠١٨	٧٧٨٢٨٩٨٤	١٧٥٦١٧٤١	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢,٧
٢٠١٩	٨١٦٦٨٤٠٤	١٧٢٠١٧١٦	٩٨٨٧٠١٢٠	٣,٦

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2019). العمود رقم (4) من عمل الباحثان بالاعتماد قانون النمو الطبيعي (سنة المقارنة - سنة الاساس/سنة الاساس × 100).

يتضح من خلال الجدول (1) بان عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) قد سجل نمو موجب خلال المدة (2004-2014) وأنت هذه الزيادة في النمو من خلال المكونات الأساسية لعرض النقد الواسع والتي تمثل (عرض النقد الضيق والودائع الثابتة والتوفير)، ويساهم عرض النقد الضيق بنسبة (77.7%) من اجمالي المعروض لهذا العام ونسبة الودائع (اشباه النقود) الى عرض النقد الواسع (22.2%)، وفي عام 2006 قد بلغت اعلى نسبة نمو خلال مدة الدراسة وتشكل (43.6%)، ويساهم عرض النقد الضيق بنسبة (73.4%) واشباه النقود (26.6%)، ويعزى السبب في ذلك الى زيادة نفقات الحكومة للاستثمار ورفع مستوى الاجور والرواتب للموظف، نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي تجاوز سعر البرميل الواحد (100) دولار امريكي بالإضافة ارتفاع حجم الصادرات النفطية، وقد رافق هذه الزيادة انخفاض في معدلات تضخم وتحسن في سعر الصرف للعملة العراقية مما زاد من القوة الشرائية لهذه العملة (شندي وضيضان، 2017: 15)، وفي عام 2007 ساهم عرض النقد الضيق بنسبة (80.6%) وساهمت (اشباه النقود) بنسبة (19.4%) من عرض النقد الواسع، وبلغ نسبة النمو لهذا العام (27.9%) عن السنة السابقة، واستمر ارتفاع مستوى النمو لعرض النقد حتى عام 2015 وبلغت نسبة الانخفاض لمستوى النمو (9%)، وقد شهد هذا العام معدل نمو عرض النقود الواسع سالباً بسبب انخفاض عرض النقد الضيق، نتيجة لتراجع مستوى تصدير النفط وانخفاض مستوى العوائد النفطية وأثر التوسعي لصادف ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، وقد ساءت حالة البلد من الناحية الأمنية وانخفضت الاستثمارات، وبلغت نسبة انخفاض قيمة عرض النقد الواسع عن العام السابق (-8128218) مليون دينار، وبلغت نسبة عرض النقد الضيق الى عرض النقد الواسع (79.4%) ونسبة الودائع الأخرى (21.6%) (البنك المركزي العراقي، 2015: 32)، ويعزى هذا الخلل الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي وقيادة القطاع النفطي لأغلب الإيرادات العامة وتشكل نسبة (95%)، اي التأثير الكبير في الطلب على النقود من جهة الحكومة بفعل العائدات النفطية لتمويل الموازنة العامة، حيث ترتفع الكتلة النقدية باستمرار بسبب زيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها المتزايدة والمتنامية (عطية، 2018: 66-67)، اما في عام 2016 سجلت نسبة نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ارتفاعاً نسبته (3.9%) قياساً بالعام السابق فقد عاد يرتفع النفط مرة اخرى بنسبة (50%) لتصل الى (45) دولار، ويعزى ذلك الى القطاعات الاضطرارية في انتاج النفط والتوقعات فيما بين الدول المصدرة له (تقرير البنك المركزي العراقي، 2016: 2)، اما عام 2017 فقد بلغت نسبة النمو في عرض النقد الواسع (8.4%) مقارنةً بالسنة السابقة وتعود الزيادة في السيولة المحلية (M2) الى نمو مكوناتها الأساسية عرض النقد الضيق وتبلغ نسبة عرض النقد الضيق الى عرض النقد الواسع (82.9%) ونسبة الودائع الأخرى (17.1%)، وكان للعوامل الخارجية دور كبير في زيادة عرض النقد في هذا العام، وقد تحققت هذه الزيادة في ارتفاع سعر برميل النفط اثناء هذا العام ليبلغ (49.3) دولار للبرميل الواحد، بالإضافة الى العامل التوسعي الاخر هو زيادة صافي الديون الحكومية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2017: 20)، وفي عام 2018 سجل عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ارتفاع بلغ (2.7%) عن العام السابق ليسجل (95390725) مليون دينار مقابل (92857047) مليون دينار في العام السابق، وجاءت هذه الزيادة في السيولة المحلية (M2) نتيجة نمو المكونات الأساسية لعرض النقد (M1) وبنسبة (1.1%) والودائع الأخرى (10.7%) (تقرير البنك المركزي

العراقي، 2018: 18)، وسجل عرض النقد الواسع لعام 2019 بمبلغ (98870120) مليون دينار، وبلغ نسبه النمو السنوي (3.5%) عن العام السابق، وكان للعوامل دور أساسي في التوسع بكمية الكتلة النقدية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2019: 22).

رابعاً. تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019): يعد التضخم من اهم المؤشرات التي يتبناها المدافعون عن استقلالية البنك المركزي والتي تعني عدم تعرض البنك الى اي ضغوط سواء كانت من الحكومة او من وزارة المالية او السياسات الاخرى، لقد تمكن البنك من خلال استخدام ادواته بقصد تحقيق نجاح متواصل في السيطرة على التضخم وتخفيف معدلاته بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية، اذ عد امر الاستقلالية مهم جداً لغرض تحقيق العمل على ايجاد النظام والالية المناسبة لنجاح السياسة النقدية، فضلاً عن كفاءة الاداء الاقتصادي، وبالرغم من حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية كبيرة بقيت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي مرتفعة خلال الأربع سنوات الأولى، وكما موضح من الجدول (2) (محمد، د.ت، 19)

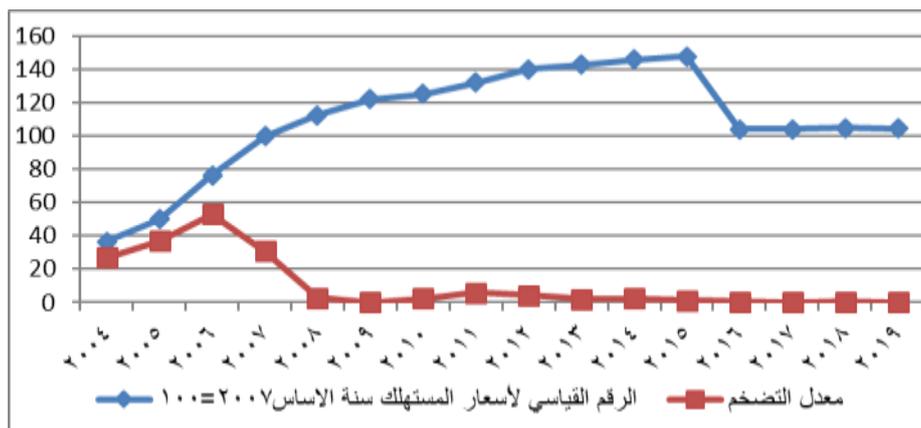
الجدول (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي

للمدة (2019-2004)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 2007=100	معدل التضخم (2)
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	2.7
2009	122.1	-2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	6.0
2012	140.1	4.5
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148	1.4
2016	104.1	0.5
2017	104.3	0.2
2018	104.7	0.4
2019	104.5	-0.2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الارقام القياسية، صفحات متفرقة.
- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2019).



الشكل (1): معدلات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك

المصدر من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

يتضح من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (1)، ان الفترة ما بين عامي (2004-2007) اتسمت بالارتفاع التدريجي في مستوى الاسعار، وكان مصدر هذا الارتفاع هو قلة مصادر الطاقة والمشكلات الامنية، مما نتج عن ذلك ارتفاع في اسعار النقل وتكاليف، وايضاً صاحب ذلك تحسن في مستوى الرواتب والاجور التي لا يقابلها زيادة في مستوى الانتاج للسلع والخدمات، وشهدت تلك الفترة ارتفاع مستوى الاستيراد للسلع المختلف لتغطية متطلبات السوق، وأرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (36.4-112.7)، وفي عام 2006 بلغ اعلى معدل للتضخم خلال فترة الدراسة والتي تمثل (53.2%)، ويتضح من خلال ذلك بان الاقتصاد العراقي قد تعرض إلى حالة تضخم حادة بسبب الوصفات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي أوصى برفع الدعم عن السلع الاساسية (البياتي، 2018: 52)، وتتميز هذه المرحلة بعدم انتظام السوق مما أدى إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات مع زيادة في مستوى الانفاق العام بقصد تحسين المستوى المعيشي للشعب وخاصة بعد ارتفاع العائدات من النفط الخام المصدر، واستمرت نفس العوامل سابقة الذكر في التأثير على مستوى الاسعار في السنوات اللاحقة، وفي نهاية عام 2005 تم تعديل اسعار المشتقات النفطية، مما انعكس بشكل كبير على ارتفاع عموم الاسعار، وايضاً تم تعديله مرة اخرى عام 2006، حيث سجلت اعلى نسبة تقلبات، وبلغ اعلى معدل للتضخم كما ذكرنا سابقاً، وكون الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير النفط فانه يتأثر بالبيئة الخارجية، وان ما يحصل فيها ينعكس اثره على الاقتصاد ويسمى بالتضخم المستورد، ويلاحظ انه في عام 2007 شهد انخفاض في المستوى العام للأسعار، متأثراً بالأزمة المالية العالمية وبلغ معدل التضخم (30.8%)، ويعود السبب الى الانخفاض الكبير في معدلات التقلب السعري، وقد تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية، ونتج عن ذلك انخفاض في مستوى الاسعار دولياً، حيث ساهم في تخفيض معدلات التقلب السعري داخل الاقتصاد الوطني، مما أدى الى انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبياً، وادى الى تدني معدلات التضخم، ومع استمرار الانخفاض في الاسعار، وبعد استقلال البنك المركزي عن السلطة المالية، عملت السياسة النقدية على تفعيل ادواتها لغرض التقليل من حدة التقلبات السعرية، وتحسن سعر الصرف للدينار العراقي مما أدى الى تخفيض معدل التضخم في عام 2008 حتى بلغ (2.7%)، وثم استمر الانخفاض الى ان وصل عام 2010 (2.4%) وهي نسبة منخفضة لم يشهدها الاقتصاد العراقي طيلة فترة التسعينات

(ناصر، 2014: 49-50)، وفي عام 2011 عاود الرقم القياسي بالارتفاع وبلغ (132.1)، وكذلك معدل التضخم (6.0%)، والسبب في ذلك يعود إلى التقلبات في الأوضاع الاقتصادية الدولية، ومعدلات نمو أنشطة القطاعات الاقتصادية مازالت متواضعة باستثناء القطاع النفطي، ثم عاودت أسعار المواد الغذائية بالارتفاع عالمياً بالإضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة بتطبيق التسعيرة الجديدة للكهرباء وارتفاع الأيجار وارتفاع أسعار الذهب، وفي عام 2012 استمر الرقم القياسي بالارتفاع حتى بلغ (140.1)، وان حصيلة الارتفاع كانت متقاربة، وبلغ معدل التضخم (4.5%)، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى اتباع البنك المركزي سياسة جديدة تلائم الوضع الاقتصادي في العراق، والمتمثلة بالاستقلالية في القرارات وتحسن الظروف الامنية نوعاً ما (رسول، 2015، 70) وخلال الاعوام (2013-2015) انخفضت معدلات التضخم وبلغت (1.9%) و(2.2%) و(1.4%) على التوالي، وكان سبب الانخفاض خلال هذه السنوات تعود لمجموعة من المتغيرات الدولية، منها استمرار انخفاض في معدلات التضخم وأسعار السلع الغذائية عالمياً بسبب هبوط أسعار النفط، والانتاج القياسي للمحاصيل الزراعية والذي بدوره أدى إلى تخفيض من حده الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء وتراجعها تدريجياً، حيث هبط مؤشر أسعار الغذاء الصادر من قبل منظمة الأغذية والزراعة وبنسبة (3.7%) خلال عام 2014، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد ساهمت في الحد من التضخم، منها استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار المواد الموجودة في البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء واسعار الشراء للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية (عطية، 2018: 85)، وفي عام 2016 انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك حتى وصل إلى (104.1) نقطة وبمعدل تضخمي (8.5%) وجاء هذا نتيجة الدعم المقدم من قبل البنك المركزي للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها لبلد، وقد تبنى أطراً جديداً ومصادراً لاتجاه السياسة النقدية للأعوام (2016-2020) من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة تتضمن حلولاً عاجلة وأخرى طويلة متوسطة الاجل تهدف الى تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الامكانيات للتصرف الاقتصادي وتجاوز الازمة المالية التجارية، وتعد الفترة بعد عام 2015 أكثر استقراراً حيث شكلت نسبة التضخم (0.5%) لعام 2016، واستمر الارتفاع حتى اصبح في عام 2017 (0.2%) نتيجة نجاح السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وامكانيته في احتواء التضخم وتوفير والاستقرار الكبير في سوق الصرف، ويتبين ذلك من خلال التوقعات التضخمية التي يولدها سعر الصرف والاستقرار في المستوى العام للأسعار، وفي عموم البلاد تراجعت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بسبب انخفاض معدلات نمو خمس مجاميع سلعية مقارنة بالعام السابق، وفي عام 2018 اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق كمؤشر للتضخم ارتفاعاً طفيفاً في معدل نموه ليبلغ (0.4%) مقارنة بالعام السابق وليسجل (104.7) نقطة، مستبعداً المشتقات النفطية (الغاز والنفط) ومجموع (الخضراوات والفواكه) ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار (الاجهزة كهربائية للمعدات المنزلية والصيانة والايجارات وصيانة خدمات السكن) (تقرير السنوي للسياسة النقدية، 2018: 1) وفي عام 2019 تراجع معدلات التضخم حتى اصبحت (-0.2%) اذ لم يشهدها الاقتصاد العراقي منذ استقلالية بعد عام 2004، ويعد معدل جيد مقارنة بالسنوات السابقة، وبلغ حجم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (104.5) نقطة.

المبحث الرابع: تحليل معيار معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2019-2004)

يعتمد هذا المعيار في جوهره على نظرية كمية النقود، والتي أكدت بأن أي زيادة ملحوظة في كمية النقود لا تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ستؤدي في النهاية إلى حدوث تضخم، وقد أعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المعيار بتطبيق سياسته من أجل التعرف على الاتجاهات الحاصلة سواء كانت تضخمية أو انكماشية، ويتم حساب هذا المعيار وفق الصيغة الآتية:

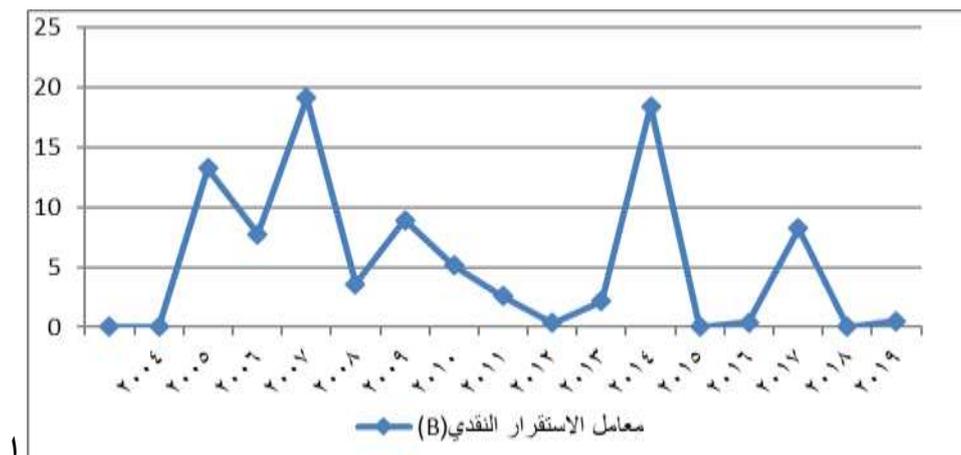
$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{التغير في عرض النقد (m2)}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

فإذا كان هذا المعامل يساوي واحد عدد صحيح فإن ذلك يدل على وجود حالة استقرار نقدي كامل، أما إذا كان المعامل أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن الاقتصاد في حالة تضخم ودرجته تعتمد على مدى قرب أو بعد من المعامل الاستقرار النقدي وفي حال يكون المعامل أقل من الواحد الصحيح يدل ذلك على وجود حالة انكماش في الاقتصاد (القطابري، 2012: 262-263).
الجدول (3): معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

المؤشرات السنة	عرض النقد الواسع (m2) (١)	معدل التغير في (m2) % (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠ (٣)	معدل التغير في (GDP) % (٤)	معامل الاستقرار النقدي (B) (٥)
٢٠٠٤	١١٤٩٨١٤٨	-	١٠١٨٤٥٢٦٢,٤	-	-
٢٠٠٥	١٤٦٥٩٣٥٠	٢٧,٥	١٠٣٩٧٣١٧٩,٦	٢,٠٨	١٣,٢٢
٢٠٠٦	٢١٠٥٠٢٤٩	٤٣,٦	١٠٩٨٤٣٧٣٤,٧	٥,٦٤	٧,٧٣
٢٠٠٧	٢٦٩١٩٩٩٦	٢٧,٩	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١,٤٦	١٩,١١
٢٠٠٨	٣٤٨٦١٩٢٧	٢٩,٥	١٢٠٦٢٦٥١٧,١	٨,٢٢	٣,٥٩
٢٠٠٩	٤٥٣٥٥٢٨٩	٣٠,١	١٢٤٧٠٢٨٤٧,٩	٣,٣٧	٨,٩٣
٢٠١٠	٦٠٢٨٩١٦٥	٣٢,٩	١٣٢٦٨٧٠٢٨,٦	٦,٤٠	٥,١٤
٢٠١١	٧٢٠٦٧٣٠٩	١٩,٥	١٤٢٧٠٠٢١٧,٠	٧,٥٤	٢,٥٩
٢٠١٢	٧٥٣٣٦١٢٨	٤,٥	١٦٢٥٨٧٥٣٣,٠	١٣,٩٣	٠,٣٤
٢٠١٣	٨٧٥٢٦٥٨٥	١٦,٢	١٧٤٩٩٠١٧٥,٠	٧,٦٢	٢,١٣
٢٠١٤	٩٠٥٦٦٩٣٠	٣,٥	١٧٥٣٣٥٣٩٩,٦	٠,١٩	١٨,٤٢
٢٠١٥	٨٢٤٣٨٧١٢	-٩	١٨٢٠٥١٣٧٢,٦	٣,٨٣	-٢,٣٥
٢٠١٦	٨٥٦٧٥٤٤٥	٣,٩	١٩٩٤٧٦٦٠٠,٢	٩,٥٧	٠,٤١
٢٠١٧	٩٢٨٥٧٠٤٧	٨,٤	٢٠١٥٢٨٢١٥,٦	١,٠٢	٨,٢٤
٢٠١٨	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢,٧	١٩٩١٢٩٢٩٨,٥	-١,١٩	-٢,٢٧
٢٠١٩	٩٨٨٧٠١٢٠	٣,٦	٢١٣٥٢٨٤٨٤,٣	٧,٢٣	٠,٥٠

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- مصدر العمود (1) النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2019-2004).
- مصدر العمود (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.
- العمود (2)، (4)، (5) من عمل الباحثان بالاعتماد على العمود (1)، (3).



الشكل (2): معامل الاستقرار النقدي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (2) إن الاقتصاد العراقي طيلة مدة الدراسة شهد انعدام حالة الاستقرار النقدي بشكل كامل، أي أنه كان متذبذباً بين التضخم والانكماش، ففي عام 2005 بلغ معامل الاستقرار النقدي (13.22) مما يؤشر على وجود حالة تضخم، ويذكر بعض الباحثين إن هذه النسبة تعد أقل من العام السابق، بسبب استخدام البنك المركزي اجراءات مشددة بعد حصوله على الاستقلالية بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004، والتي أتبع فيها سياسة تفعيل دور الادوات الكمية الغير مباشرة من أجل السيطرة على كمية عرض النقد، وفي عام 2006 استمرت الضغوط التضخمية وبلغ معامل الاستقرار النقدي لهذا العام (7.73) ويعد أقل من السنة السابقة، وفي عام 2007 بلغ معامل الاستقرار النقدي (19.11) والسبب في ذلك هو حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني والذي بلغ (1.46%) وهذا يؤكد وجود اختلال كبير في هيكل الناتج في الاقتصاد ككل، والسبب يعود لعدم استجابة الناتج للتغيرات السعرية السائدة آنذاك والابتعاد الواسع بين المتغيرين، وفي عام 2008 بلغ معامل الاستقرار (3.59) وسبب الانخفاض في الضغط التضخمي متأثراً بعوامل داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية من أهمها تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي، أمام الخارجية التي ترجع تأثيراتها إلى الازمة المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي أثرت بشكل واسع في تخفيض الأسعار دولياً ومن ثم على المستوى المحلي (ناصر، 2014: 96).

أما في عامي (2009-2010) ارتفعت الضغوط التضخمية، وهذا ما يوضحه معامل الاستقرار النقدي (8.93) و(5.14) على التوالي، نتيجة الارتفاع في زيادة المعروض النقدي اذ بلغ معدل هذين العامين (30.1%) و(32.9%)، بينما انخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ نسبته (2.37%) و(6.40%) على التوالي، وفي عام 2011 انخفضت معدلات التضخم، بسبب تراجع معدلات نمو عرض النقد والتي بلغت (19.5%) وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي إلى (7.54%) وبلغ معامل الاستقرار النقدي (2.59)، وفي عام 2012 شهد الاقتصاد العراقي حالة انكماش حيث مبلغ معامل الاستقرار النقدي (0.34) ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ (13.93%)، وهي اعلى نسبة نمو للناتج خلال مدة الدراسة وبالمقابل

انخفاض معدل النمو في عرض النقد والتي بلغت (4.5%)، وفي عام 2013 ارتفع معامل الاستقرار النقدي إلى (2.13) أي أن الاقتصاد العراقي عاود يعاني من ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع معدلات عرض النقد والتي بلغت (16.2%) ومعدل نمو الناتج (7.62%) في هذا العام، وفي عام 2014 استمر الاقتصاد العراقي يعاني من الضغوط التضخمية لكن بشكل أكبر، ويعزى السبب في ذلك إلى تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت (0.19%)، وايضاً شهد عرض النقد انخفاض بمقدار (3.5%)، ولكن تعد نسبة كبيرة مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معامل الاستقرار النقدي في هذا العام (18.42)، وفي عام 2015 بلغ معامل الاستقرار النقدي (-2.35) ويؤشر ذلك إلى وجود حالة انكماش في الاقتصاد العراقي، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد، واعتماد البنك المركزي سياسة تقشفية مع الحكومة (الرفيعي وسلطان، 2019: 115-116)، إذ بلغت نسبة التغير في عرض النقد (-9%) مقارنةً بالعام السابق ونسبة معدل التغير للناتج المحلي الاجمالي (3.83%)، وفي عام 2016 ارتفع معدل نمو عرض النقد بنسبة (3.9%) وصاحبه ارتفاع في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.57%) فيما بلغ معامل الاستقرار النقدي لنفس العام (0.41)، وهي نسبة توضح مدى حجم الانكماش في الاقتصاد، والتي تعد أقل من الواحد الصحيح وهي حالة قريبة من الاستقرار النقدي بشكل كامل، وفي عام 2017 شهد الاقتصاد العراقي حالة من التضخم كما اتضح من خلال معامل الاستقرار النقدي البالغ حجمه (8.24) ويعزى في ذلك إلى زيادة كمية المعروض النقدي بنسبة (8.4%) وانخفاض في معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي البالغ نسبته (1.02%)، وفي عام 2018 سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبة (-2.27)، مما يعكس حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد العراقي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2018: 17)، نتيجة تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي إذ أصبحت سالبة والبالغ نسبته (-1.19%) ويعود ذلك إلى السياسة التقشفية للحكومة المتمثلة بوزارة المالية، وفي نفس العام واصل البنك المركزي العراقي تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، من خلال تنفيذ مشاريع تنموية والمتمثل بالتحفيز بتحقيق (6) ترليون دينار عراقي من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي يتم تنفيذها عن طريق الجهاز المصرفي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2018: 17). أما في عام 2019 فقد استمرت حالة الركود الاقتصادي لكن بنسبة أقل من السابق، وتعد قريبة إلى الاستقرار النقدي كما يشير لها معامل الاستقرار النقدي البالغ نسبته (0.50) والذي تحسن نتيجة تحسن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والبالغ نسبة (7.23%) ونسبة معدل التغير في عرض النقد (3.6%)، وقد يتضح لنا أن الاعوام (2012، 2016، 2019) هي اقرب الى حالة الاستقرار بشكل كامل والمتمثلة (0.34) و(0.41) و(0.50) على التوالي نتيجة السياسة التي اتبعها البنك المركزي باستخدام الأدوات الكمية، ويرجع الاختلال إلى عدم تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى والاعتماد بنسبة أكثر من (90%) على القطاع النفطي، لذا عد الاقتصاد العراقي هش وضعيف يتأثر بشكل مباشر في الصدمات الخارجية وسرعان ما تنتقل إلى الداخل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن سبب التوسع في حجم النفقات المالية حاصل عن طريق زيادة الإيرادات النفطية وارتفاع أسعارها خلال فترات الدراسة.

2. ان زيادة الاضطرابات النقدية والمالية التي تحصل في الاقتصاد العراقي جاءت نتيجة لهيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية في الانتاج.
3. تمكن البنك المركزي بعد عام 2008 حتى نهاية فترة الدراسة من المحافظة على معدلات متدنية من التضخم.
4. لقد شهد الاقتصاد العراقي فائض في المعروض النقدي وهذا يدل على وجود حالة تضخم لكن أقل من السنوات التي سبقت حصول البنك على الاستقلالية.
5. إن الاقتصاد العراقي لم يشهد حالة استقرار بشكل كامل طيلة فترة الدراسة من خلال استخدام معامل الاستقرار النقدي المعتمد على عرض النقد الواسع والنتائج المحلي الاجمالي، وقد استخدم البنك الأدوات الكمية وترجع أغلب الاختلالات إلى عدم تفعيل القطاعات الانتاجية مثل (الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة إلى أخره).

ثانياً. التوصيات:

1. منح البنك المركزي العراقي المزيد من الاستقلالية ليتمكن من اتخاذ القرارات وتنفيذها في الوقت المناسب، الامر الذي يعزز من مصداقيته، اذ يعد داعمة اساسية لسياسة نقدية فعالة وشفافة على الامد البعيد.
2. يجب معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التضخم والبطالة وغيرها من الظواهر الاقتصادية.
3. ينبغي رفع مستوى النشاط الاستقلالية لغرض تخفيف التضخم لان جميع الدراسات تؤكد على ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والاستقلالية.
4. يستلزم تفعيل وتنشيط جميع القطاعات الانتاجية والاستثمار بجزء كبير من الايرادات النفطية لأن الاقتصاد العراقي يتصف بانه (ريعي) ويعتمد على مصدر واحد وهو النفط.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، (2010)، النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الاردن.
2. القطايري، محمد ضيف الله، (2012)، دور السياسات النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن.

ب. الرسائل والأطاريح:

1. امينة، زويش، (2018)، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2016)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة.
2. بشرى، جبار، (2013)، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.
3. البياتي، علي حسين طعان، (2018)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عرض النقد كمتغير داخلي في العراق للمدة (2004-2016)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

4. رسول، سيف علي، (2015)، أثر التضخم في القيمة السوقية للأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة 2004-2013، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
5. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، (2007)، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. الشدود، عدنان محمد حسن، (2009)، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (1991-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
7. الشهيلي، منى جابر حايط، (2016)، اليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
8. عطية، مشتاق لطيف سعيد، (2018)، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم دراسة تحليلية للمدة (2004-2015)، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين.
9. علكم، صفاء علوان، (2018)، فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية في ضل التحولات الاقتصادية العراقية أنموذجاً للمدة (1994-2017) (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)، رسالة دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
10. علي، عبدالحافظ عبد اللطيف حسين، (2008)، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتي التقيد والتحرر النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
11. موسى، سندس حميد، (2009)، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
12. ناصر، سيف راضي محي، (2014)، استهداف سعر الفائدة وأثره في الاستقرار النقدي بالعراق للمدة (1990-2011)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد.

ج. البحوث والمقالات:

1. الجبوري، خلف محمد حمد، (2011)، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 22، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
2. حسن، باسم عبد الهادي، (د.ت)، السياسة النقدية في العراق (اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة)، الهيئة الوطنية للاستثمار الدائرة الاقتصادية.
3. الخزرجي، ثريا، (2010)، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
4. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، سلطان، ارواح حاجم، (2019)، أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015)، المجلد الثاني، العدد الاول، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
5. شندي، أديب قاسم، ضيدان، ضياء عبد، (2017)، أثر استقلالية البنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 25، آذار، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.

6. عطية، احمد صبيح، خزام، رباب ناظم، (2018)، مزايا العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الاجنبية سيناريوهات مقترحة، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي.
7. محمد، احمد جاسم، (د.ت) استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم العراق دراسة حالة للسنوات (2003-2008)، غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

د. مواقع الانترنت:

1. سنان محمد رضا الشبيبي، 2013، جريدة المدى البغدادية: <https://M3arej.com>

2. علي مرزا، 2013: <http://www.mes.com/en>

ه. التقارير والنشرات:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004-2009).
2. التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، 2018.
3. النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004-2019).
4. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة، للسنوات (2004-2019).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahsan, Amirul, Skully, Michaei, Wickramanayake, (2006), Determinants of central bank independence and governance: Problems and policy implications, JOAAG, Vol. 1. No.1.
2. Orhana, Ayhan and Yildirima, Durmus Cagri, (2009), the effect of Centrl banks independence on growth Sciences, Department of Economics, Umuttepe, 41380, Izmit, Turk.